تنظيم (القاعدة) في العراق: جبهة «النصرة» السورية امتداد لنا

■ بغداد / متابعات :

جاء في رسالة صوتية منسوبة لزعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو بكر البغدادي أن «جبهة النصرة في بلاد الشام» التي تنشط في سوريا ضد نظام بشار الأسد هي «امتداد للتنظيم وجزء منه بهدف إقامة دولة إسلامية في سوريا».

وبحسب الرسالة التي نشرتها مواقع إخبارية على الإنترنت، أمس الثلاثاء، قال البغدادي: «لقد آن الأوان لنعلن أمام أهل الشام والعالم بأسره أن جبهة النصرة ما هي إلا امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها».

كما أعلن في الرسالة التي لم يتم التأكد من صحتها «إلغاء اسم دولة العراق الإسلامية، وإلغاء اسم جبهة النصرة وجمعهما تحت اسم واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام».

ولم يصدر تعليق من «جبهة النصرة لأهل الشام» في سوريا على هذا الأمر، وإن كانت لم تصدر في السابق أي تأكيد أو نفي لعلاقتها بالقاعدة.

وفي ديسمبر الماضي، أدرجت الولايات المتحدة «جبهة النصرة» على قائمة المنظمات الإرهابية.

والجبهة، التي تبنت معظم العمليات الانتحارية التي شهدتها سوريا بعد اندلاع الثورة في مارس 2011، لم تكن معروفة قبل هذا التاريخ، كما لا يُعرف الكثير عنها؛ لأن عناصرها يرفضون التحدث إلى الصحافة.

وتتحدث تقارير صحفية عن أن هذا التنظيم أصبح يسيطر على المنطقة الشرقية بسوريا، ويدعو إلى «إقامة دولة إسلامية» في البلاد، كما تتحدث تقارير أخرى عن أنه من صنع الاستخبارات التابعة لنظام الأسد.

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الأربعاء - 10 ابريل 2013م - العدد 15737

بعد تصريحاته عن عزل (3500) قاض

نادي القضاة وشباب القضاة والنيابة العامة يقاضون مهدي عاكف

قضاة: التلويح بخفض سن التقاعد هو محاولة لإرهابنا

■ القاهرة / متابعات :

أكد المستشار عبد العظيم العشري، وكيل نادي القضاة، أن اجتماع مجلس إدارة النادي برئاسة المستشار أحمد الزند، الذي عقد الاثنين، وامتد حتى الساعات الأولى من صباح أمس الثلاثاء، بحضور شباب القضاة والنيابة العامة وبعض رجال القضاء، اتفق الحاضرون فيه على ملاحقة مرشد الإخوان المسلمين السابق، مهدي عاكف، قضائيا، بسبب تصريحاته التي هاجم فيها القضاة وأعلن فيها أن هناك نية لعزل 3500 قاض.

وقال "العشري" في تصريحات صحفية له أمس ، إن الاجتماع ناقش أزمة النائب العام وآليات تنفيذ حكم محكمة استئناف القاهرة القاضي ببطلان تعيين المستشار طلعت عبدالله في منصب النائب العام، كما ناقش الاعتداءات التي تعرضت لها السلطة القضائية والقضاة من قبل مرشد جماعة الإخوان المسلمين السابق في حديثه لجريدة "الجريدة" الكويتية منذ أيام.

وأوضح أن القضاة وأعضاء النيابة الذين حضروا اللقاء اتفقوا مع مجلس إدارة النادي على ملاحقة "عاكف" قضائيا بتقديم البلاغات والدعاوى القضائية بتهمة السب والقذف والتطاول على القضاء ورجاله، واصفين تصريحاته بشأن عزل 3500 قاض بأنها تعد "مذبحة قضائية" لو حدثت، وأنهم لن يسمحوا لأحد أن يقترب من القضاء أو المساس بالسلطة القضائية.

وقال وكيل نادي القضاة: "إننا ما زلنا متواصلين بصفة مستمرة لتنفيذ حكم بطلان تعيين النائب العام، وسيتوجه وفد من القضاة وشباب القضاة والنيابة العامة إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة لمطالبته بتذييل الحكم بالصيغة التنفيذية".

من جانبه، أكد المستشار عبد الله فتحي، وكيل أول نادي القضاة أن الاجتماع عقد لمناقشة تداعيات أزمة النائب العام، بعد صدور حكم بطلان قرار تعيينه ومناقشة آليات تنفيذ الحكم والخطوات القادمة التي سيلجؤون إليها.

وقال وكيل نادي القضاة، إن هناك خيارات مفتوحة أمام نادي القضاة وشباب القضاة والنيابة أبرزها إعداد مذكرة قانونية يقدمها مجلس إدارة النادي لمجلس القضاء الأعلى وتتضمن بحثا قانونيا ينتهي بأن حكم بطلان النائب العام واجب النفاذ، وأن الطعن عليه لا يمكن تنفيذه، مؤكدا أن الصياغة التنفيذية للحكم لن يكون هناك مفر من تنفيذه.

وأشار فتحي إلى أن اجتماع النادي ناقش تصريحات مرشد الإخوان السابق مهدي عاكف التي تحدث فيها عن النية لعزل 3 آلاف قاض من خلال تخفيض سن المعاش للقُضاة، قائلا "هذه التصريحات تنبئ بحالة التربص بالقضاء وأن النية مبيتة للانتقام منه، والتلويح بخفض سن التقاعد هو محاولة لإرهاب القضاة، لكنهم لا يعلمون أن القضاة لا يرهبون ولا يخشون وعيدا وأن قضيتهم الأساسية الدفاع عن دولة سيادة القانون واستقلال القضاء.

ولفت "فتحي" إلى أنه في حال تذييل حكم بطلان تعيين النائب العام بالصيغة التنفيذية للحكم فلن يكون هناك مفر من تنفيذه، موضحا أن مجلس القضاء الأعلى يحاول كسب الوقت من خلال انتظار الحصول على الصيغة التنفيذية للحكم، لإعطاء فرصة للمستشار طلعت عبد الله وإقناعه بترك المنصب والعودة للقضاء.

وقالت مصادر مطلعة إن هناك مقترحات عرضها البعض ولكن لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي، منها أن يتم تنظيم وقفة احتجاجية حاشدة من رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة، خلال الأسبوع المقبل، للمطالبة بتنفيذ حكم بطلان تعيين النائب العام، ومقترح آخر بعقد جمعية عمومية، ولكن لم يتم الاتفاق عليه.

وأشار إلى أن الحاضرين بالاجتماع طالبوا مجلس القضاء الأعلى بتنفيذ الحكم والتأكيد على سرعة إصدار الصيغة التنفيذية للحكم، ونددوا بتصريحات مهدى عاكف، وأعربوا عن رفضها ووصفوها بأنها تدخل سافر وغير مقبول في شئون القضاء والسلطة القضائية، قائلا: "من هو مهدي عاكف وبأي بصفة يصدر هذه التصريحات؟!".

أحداث الكاتدرائية هي الأخطر على مرسي

حذرت صحيفة (تلجيراف) البريطانية من موجة العنف والاشتباكات العنيفة التي اندلعت خارج الكنيسة الكاتدرائية في العباسية بالقاهرة . وقالت الصحيفة أنها ربما تكون الأحداث والأخطر على الرئيس الإسلامي «محمد مرسي» وحزبه الحرية والعدالة منذ توليه الرئاسة في يونيو الماضي.

واندلعت اشتباكات عنيفة خارج الكاتدرائية بالقاهرة أثناء تشييع جثامين أربعة أقباط لقوا مصرعهم في أعمال العنف الطائفية التي نشبت يوم الجمعة الماضي ببلدة «الخصوص» بمحافظة القليوبية، ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة ما لا يقل عن 66 شخصا.

وتحول حفل التأبين العاطفي إلى احتجاج ضد الحكومة والرئيس «مرسي»، واتهمه المشيعون بالفشل في حماية المجتمع القبطي في مصر.

وردد الحشود «مصر بلدنا ولن نتركها ودماء المسيحيين ليست رخيصة»، وفي وقت لاحق مع تزايد حدة الاشتباكات، سعى حشد للتقليل من التوتر، وهم يهتفون «المسلمين والمسيحيين يد واحدة».

ونقلت الصحيفة عن «وليد الحداد»، المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، حديثه مساء أمس الأحد، أدانته للعنف في العباسية ودعا الشرطة في البلاد لحماية المؤسسات الدينية.

وقال «الحداد»: نحن ضد العنف الذي شاهدناه أمس في الشوارع....وقد حان الوقت لوزارة الداخلية أن تفعل شيئا لحماية المنشآت الدينية، وندين كل الاحتجاجات التي تجري خارجها».

« تايمز» تتهم «حجازي» بإشعال الطائفية

شنت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية هجومًا شرسًا على الدكتور «صفوت حجازي»، داعية إسلامي، واتهمته بإشعال الطائفية في البلاد، وحذرت من أن الخطابة الإسلامية تزيد القلق حول الأقليات المسيحية في مصر.

وقارنت الصحيفة بين تصريحات الرئيس «محمد مرسي، القيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين، حول أحداث الكاتدرائية والتي قال فيها: «أي اعتداء يقع على الكاتدرائية فهو اعتداء علي شخصيا»، وبين ما يظهره العديد من قادة وحلفاء رفيعي المستوى من الإخوان واستعدادهم للمشاركة في الخطاب الطائفي، والترويج لما يسمونه محاولات المسيحيين لتقويض العملية الديمقراطية في مصر.

واتخذت الصحيفة من «حجازي»، مؤيد الإخوان البارز الذي يشارك في كثير من الأحيان في تأجيج الطائفية، مثال على ذلك.

ودللت الصحيفة على دور «حجازي» في الترويج لمحاولات تقويض الديمقراطية من قبل الاقباط من خلال تصريحاته عندما وقعت اشتباكات عنيفة أمام قصر الرئاسة في ديسمبر الماضي، وتحولت حفيظته تجاه المسيحية في مصر، التي تشكل حوالي 10 % من 85 مليون نسمة، أثناء حديثه وإرسال رسالة لحشد كبير من أنصار مرسي.

وقال «حجازي» أمام الحشد إن 60 % من المشاركين في القتال خارج القصر كانوا مسيحيين، وتم إرسالهم إلى هناك بتحريض من زعماء المعارضة العلمانية، ومن ثم أصدر تهديدا قائلا: «نحن نقول، وأقول، إلى الكنيسة: أنت مشاركة معنا في هذا البلد، أنتم إخواننا في هذا الوطن، ولكن هناك خطوطا حمراء، والخط الأحمر الأول هو شرعية الدكتور مرسي. وإذا تحالفتم مع الفلول لإسقاط مرسي فسيكون لنا معكم شأن آخر».

الجدير بالذكر أن الخطاب الطائفي لحجازي كان يسبق الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق «حسني مبارك» وانتخابات 2012 التي رفعت مرسي والإخوان إلى السلطة. ففي عام 2009، حث من خلال برنامجه التليفزيوني على قناة «الناس» المشاهدين على مقاطعة «ستاربكس» كافيه، ويرجع ذلك جزئيا للخلفية الدينية والعرقية لأنه يعتقد أن شعار الكافية الذي يحمل صورة للمرأة «استير» وهي ملكة اليهود في بلاد فارس».

كلمات

› عبد الفتاح عبدالمنعم

مصر تحترق طائفياً والرئيس والإخوان والحكومة يتفرجون

على نفس طريقة مبارك، تدار كوارث مصر، وبنفس منهج البرود و«الطناش» واللامبالاة والتأخر في رد الفعل لمواجهة تلك الكوارث، يتعامل النظام الحالي في مصر، فالرئيس مرسى وجماعته وحكومته ومستشاروه وقفوا يتفرجون على هذه النيران المشتعلة في الخصوص والكاتدرائية بالعباسية دون وضع حلول لها، ويكتفون بتوجيه الاتهامات لما يعرف بالفلول بأنهم وراء هذه الفتن، ويرفضون الاعتراف بفشل سياستهم أو بأنهم يتعاملون مع هذه الملفات بنفس منهج ومنطق الرئيس المخلوع مبارك، وما حدث في فتنة الخصوص وتوابعها من أحداث الكاتدرائية التي وصلت إلى ما يشبه حربا طائفية أبطالها قلة من الأقباط احتلت سطح الكاتدرائية واستخدموا كل أنواع الأسلحة من المولوتوف إلى الخرطوش ورد عليهم عدد آخر من أهالي العباسية بنفس السلاح، وحدثت حرب شوارع لا تختلف كثيراً عما يحدث في الصومال وأفغانستان والعراق، نفس المشهد تكرر في قرية الخصوص، كل هذا ولم يتحرك أحد، والسبب أن نظام مرسى لا يملك أي حلول حقيقية إلا الجلسات العرفية التى كانت تقام في عهد المخلوع، واختفى القانون ولم يعد له وجود، والنتيجة هى أن مصر تحترق طائفيا والرئيس والإخوان والحكومة يتفرجون، فالرئيس اكتفى بتصريحاته الوردية والمكالمات الهاتفية مع البابا تواضروس الثاني، بالرغم من أنه ذهب لطلاب الأزهر الذين أصيبوا بالتسمم، وهو ما يعنى أنه كان يجامل أهله وعشيرته، الموقف لم يختلف مع حكومة هشام قنديل رئيس الوزراء الفاشل، فقد اكتفى بتقديم بيان رسمي ولم يفكر حتى في زيارة موقع الحدث أو أهالي الضحايا كما فعل مع غزة وأطفالها، فهل ما يحدث في غزة أعز على قلب هشام قنديل مما حدث في مصر.

الجميع على رأسهم الرئيس وحكومته والإخوان لم يفعلوا شيئا أكثر مما كان يفعله نظام مبارك، ولكن الكارثة الآن أن مصر تحولت إلى أكبر مخزن للسلاح، ويظهر مع الخناقة أو الفتنة الطائفية، وهو ما كان واضحا في فتنة الخصوص وأحداث الكاتدرائية، والتي تحولت، كما قلت، إلى معارك حربية سقط فيها قتلى وجرحى، ومازال القتال مستمرا ومازال الرئيس حائرا ماذا يفعل، والحقيقة أنه لم ولن يفعل شيئا أكثر مما كان يفعله مبارك وحزبه المنحل، فمصر بعد هوجة يناير أصبحت قابلة للانفجار سواء الطائفي أو غير الطائفي، وقصة المحبة والـ18 يوما في ميدان التحرير مجرد كلام فارغ، لأننا شعب طائفي ولا يقبل الآخر، والدليل ما حدث في الخصوص وأمام الكاتدرائية، وهى فتن قابلة للاشتعال خلال الساعات القادمة والرئيس والحكومة تتفرج.

حول العالم

الرئيس الأميركي يعد بتعزيز قيود الأسلحة

■ واشنطن / وكالات :

تعهد الرئيس الأميركي رسميا الاثنين بمواصلة العمل لتعزيز التشريعات بشأن الأسلحة النارية. وكان يتحدث أمام ثلاثة آلاف ناشط مناهض للسلاح في هارتفورد بولاية كونيكتيكت قرب نيوتاون، التي قتل فيها عشرون طفلا وست نساء برصاص مسلح يوم 14 ديسمبر الماضي.

وقال باراك أوباما «لن ندير ظهرنا لوعودنا» مضيفا «أنتم عائلات نيوتن والناس في كونيكتيكت ساعدتم على تحقيق الوعود» مذكرا بأن ولايات أخرى مثل كولورادو (غرب) ونيويورك (شمال شرق) قد عززت تشريعاتها بهذا المجال.

وكانت كونيكتيكت سنت الأسبوع الماضي واحدا من أكثر القوانين صرامة بشأن حمل السلاح بالولايات المتحدة، حيث حظرت بيع خزانات الرصاص ذات السعة الكبيرة، وجددت حظرا مفروضا على البنادق الهجومية التي تشبه أسلحة الجيش مشددة إجراءات التحقق من خلفية مشتري السلاح.

وحث الرئيس جميع الأميركيين على أن يحذوا حذو سكان كونيكتيكت وممارسة الضغوط على نوابهم على المستوى الفدرالي، وقال «حان الوقت كي يقوم الكونغرس بالشيء نفسه الآن».

ويدعو أوباما الكونغرس إلى العمل على تطبيق حظر اتحادي مقترح لبيع الأسلحة الهجومية.

وتبدو فرص تطبيق هذا الإجراء ضئيلة في ظل المعارضة الشديدة للجمهوريين المحافظين وبعض الديمقراطيين، خاصة أولئك الذين يمثلون الدوائر الريفية التي تشيع فيها حيازة الأسلحة وتحظى فيها حقوق حمل السلاح التي يكفلها الدستور بشعبية من الناحية السياسية.

وفي الأثناء ينظر مجلس الشيوخ في تشريع يقضي بالتحري عن جميع مشتري الأسلحة ومعاقبة من يشترونها بنية إعطائها إلى المجرمين.

ومن المقرر أن يلتقي أوباما بالبيت الأبيض مسؤولين أمنيين يدعمون إجراءاته الرامية لمكافحة العنف المسلح.

وتعتزم السيدة الأولى ميشيل أوباما التوجه الأربعاء إلى شيكاغو مسقط رأس الزوجين لبحث العنف المسلح المتفشي هناك، على الرغم من الإجراءات المشددة التي تتخذها المدينة للحد من السلاح.

ومن المتوقع أن يشارك جون بايدن نائب الرئيس في مناقشة متلفزة بشأن القضايا الخاصة بالسلاح الخميس. وقاد بايدن لجنة شكلها أوباما قامت بدراسة العنف المسلح في ديسمبر.

بوتين يواجه بمظاهرات وانتقادات في ألمانيا

■ برلين / وكالات :

واجهت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مظاهرتان في ألمانيا احتجاجا على سياسات بلاده، كما تعرض لانتقادات من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بشأن مسألة المنظمات غير الحكومية في روسيا.

وكان بوتين يتفقد أحد أجنحة معرض هانوفر الصناعي غربي ألمانيا عندما هرعت نحوه أربع نساء عاريات الصدر احتجاجا على سياسات موسكو، وهن يصرخن «اللعنة عليك أيها الدكتاتور»، قبل أن يسيطر عليهن رجال الأمن.

واضطر بوتين وميركل لمغادرة جناح شركة «فولكسفاغن» الألمانية للسيارات لحظة اندفاع المتظاهرات، إلا أنهما أكملا جولتهما في المعرض.

وجاء رد فعل بوتين هادئا على المظاهرة، وقال -في مؤتمر صحفي مشترك مع ميركل- إنه لا يرى شيئا مفزعا في ذلك، معتبرا أن مثل هذه الحملات تؤدي إلى زيادة الحديث عن المعرض.

من جانبها، أكدت ميركل أن حرية التظاهر مكفولة في بلادها، إلا أنها انتقدت في الوقت نفسه شكل الاحتجاج، مضيفة أنه يوجد في ألمانيا قواعد قانونية لضبط المظاهرات وستجرى مراجعتها حاليا.

من جهة أخرى، تظاهر عشرات الناشطين أمام قصر المؤتمرات الذي استضاف حفل افتتاح المعرض مساء الأحد، احتجاجا على سياسة موسكو، منتقدين عمليات التفتيش التي تقوم بها السلطات الروسية لمقرات هيئات ومؤسسات دولية.

بدورها كررت ميركل الاثنين الانتقادات التي وجهتها حول هذه المسألة إلى الرئيس الروسي الأحد، وقالت «من الضروري أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من العمل بحرية في روسيا»، داعية إلى «مجتمع مدني حي».

وفي موسكو، أعلنت السلطات الروسية أن ألمانيا وحدها هي صاحبة الحق في البت في أي عقوبة محتملة بحق الفتيات اللاتي تظاهرن ضد بوتين.

وقال دميتري بيسكوف المتحدث باسم بوتين إنه ينبغي من حيث المبدأ إنزال عقوبة في حالة «البلطجة»، لكنه أضاف أنه لا اختصاص لبلاده في هذا الأمر «بل هو من صميم اختصاصات ألمانيا»، نافيا في الوقت نفسه أن تكون موسكو قد ناشدت برلين بمعاقبة الناشطات اللاتي ينتمين للحركة النسائية «فيمن».

ووفقا لبيانات الشرطة الألمانية، فإن إهانة أعضاء ممثلين لدول أجنبية تعد وفقا للمادة 103 من قانون العقوبات مخالفة تمكن مواصلة التحقيق فيها بناء على طلب الشخص الذي تعرض للإهانة.

الإفراج عن رهينتين فرنسيين بأفغانستان

■ باريس / وكالات :

أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أنه تم الإفراج عن رهينة فرنسي كان محتجزا في أفغانستان، وكانت الوزارة نفسها قد أعلنت قبل ساعات من ذلك الإفراج عن الرهينة بيار بورغي بعد احتجازه أربعة أشهر.

وقال المتحدث باسم الخارجية فيليب لاليو لوكالة الأنباء الفرنسية «تم الإفراج عن اثنين من مواطنينا في أفغانستان. نرحب بالإفراج عنهما»، من دون أن يدلي بتفاصيل حول الإفراج عن الرهينة الفرنسي الثاني.

وكان الرهينة الذي يعمل في منظمة «أكتاد الفرنسية غير الحكومية» اختطف في 27 يناير عندما كان متوجها إلى مكان عمله وسط العاصمة الأفغانية كابل.

وقبل ذلك بساعات، كانت السفارة الفرنسية في كابل أعلنت أنه تم الإفراج عن الرهينة الفرنسي بيار بورغي (29 عاما) الذي خطف في أفغانستان قبل أربعة أشهر. في حين قالت وزارة الداخلية الأفغانية إنه فر من خاطفيه.

محاكمة مشرف بتهمة الخيانة العظمى

■ اسلام اباد / وكالات :

أمر القضاء الباكستاني بمثول الرئيس السابق برويز مشرف أمام المحكمة العليا للاستماع إليه بشأن اتهامات له بارتكابه «خيانة»، لكن مشرف رفض المثول بشخصه.

وتأتي القضية على خلفية دعوى أقامها محام يدعى إقبال حيدر ضد مشرف تتهمه بالخيانة عندما أعلن حالة الطوارئ خلال رئاسته للبلاد عام 2007.

ويواجه مشرف أيضا اتهامات بعدم توفير إجراءات أمنية مناسبة لرئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو قبل اغتيالها في أواخر 2007. كما يواجه اتهامات متصلة بمقتل زعيم انفصالي في إقليم بلوشستان بجنوب غرب البلاد.

وتتهم العريضة التي تنظرها المحكمة مشرف بالخيانة عندما أقال قضاة كبارا وأعلن حالة الطوارئ في إطار مساعيه لإحكام قبضته على السلطة، حيث يقول منتقدوه إنه تصرف دون سند دستوري.

وفي مقابل ذلك، ينفي مشرف -الذي منعته المحكمة من مغادرة البلاد- ارتكاب أي مخالفات. وكتب مشرف على صفحته على موقع فيسبوك أنه طلب من فريق المحامين أن يمثله بفاعلية أمام المحكمة العليا، قائلا إن هذه القضايا لا تخيفه.

المعارضة الكويتية تعود إلى الشارع من جديد

■ الكويت / متابعات :

أعلن النائب الكويتي السابق مسلم البراك، المنسق العام لائتلاف المعارضة، أن «المعارضة بصدد العودة إلى التظاهر في الشارع من جديد» بعد فترة من التوقف وذلك في تصعيد يسبق موعد حكم المحكمة الدستورية بشأن مرسوم الصوت الواحد والمتوقع أن تفصل فيه المحكمة خلال مايو المقبل.

وجاء إعلان المعارضة عن عودة نشاطها الميداني في ظل تنامي الحديث عن وجود صراعات داخلية تهدد تماسكها، الأمر الذي نفته المعارضة.

وقال البراك، في تصريحات صحفية، أمس الثلاثاء، إن «المعارضة ستدشن فعاليات ميدانية تبدأ اليوم الأربعاء باعتصام ومهرجان خطابي بساحة البلدية المواجهة لقصر العدل (مبنى القضاء العالي ومجمع المحاكم) وسط العاصمة تحت عنوان (الحكومة المنتخبة في مواجهة قمع الحريات للتضامن مع معتقلي الحراك الشبابي)».

وأوضح البراك أن المعارضة ستنظم اعتصامات أخرى في 17 و24 أبريل ومطلع مايو قبل حكم المحكمة الدستورية، بشأن المرسوم الانتخابي الذي ترفضه المعارضة.

ومن جانبه، قال عضو ائتلاف المعارضة النائب السابق خالد شخير، لمراسل وكالة الأناضول، إن «العودة للعمل الميداني هدفها إعادة الجماهير للالتفاف حول المطالب الثلاثة التي حددها ائتلاف المعارضة في السابق وهي حكومة منتخبة وإيقاف الملاحقات السياسية للنشطاء والعودة للنظام الانتخابي السابق».

وتابع شخيرت (حركاتنا مدروسة وسبق أن تمت دراستها عبر العديد من الاجتماعات وعن حالة الركود التي شهدها حراك المعارضة في الفترة الأخيرة، قال النائب السابق «إنه أمر طبيعي بالقياس إلى نضال الشعوب الذي يستمر لسنوات ونحن الآن نعود للشارع مجددًا وهذا الحراك قد يستمر حتى إذا تم تحصين مرسوم الصوت الواحد من قبل المحكمة الدستورية).